http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1360) السنة السادسة -الثلاثاء (4) تشرين الثاني 2008

تحدي التغييرالاقتصادي في الانتخابات الأمريكية

بقلم/ د.طه عبد العليم

أعتقد أن التحدي الأهم أمام من ينجح في انتخابات الرئاسة الأمريكية، بعد غد، هو قيادة عملية التغيير الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، بالتحول عن أسإلى ب إدارة الاقتصاد الأمريكي بوصفة> الأصولية الرأسمإلى ة>. أقصد تحديدا، التراجع عن إعلاء مبدأ> دعه يعمل> بتقديس السوق وإن سادته فوضى الجشع، وإطلاق حرية الرأسمإلى وإن أهدر قيم الثروة بمحاباة الأغنياء وإن أهدرت قيم الكفاءة والعدالة، من جانب، وتحريم تدخل الدولة في الإقتصاد عبر ملكية المؤسسات الإقتصادية، أو حتى بمجرد الرقابة والتنظيم والمساءلة والمحاسبة، إضافة إلى إنكار عدالة توزيع الدخل القومي الذي شاركت الأمة في إنتاجه، من جانب آخر!

والواقع أن قرارات> التأميم الرأسمإلى للبنوك> و>تدخل الدولة للتنظيم> و>مراعاة محدودي الدخل>، مباديء فرضها الديموقراطيون على الجمهوريين قبل شهر من الانتخابات الرئاسية، وهي أمور صارت من المحرمات منذ صعود وهم> الإقتصاد الحر> مجددا خلال ربع القرن الماضي! ولم يكن ثمة خيار آخر أمام الإدارة الجمهورية غير قبول> تعديل خطة الإنقاذ>، لمواجهة تداعيات أزمة مالية وتهديدات ركود إقتصادي لم تعرفهما أمريكا منذ الكساد العظيم قبل نحو ثمانين عاما، وفاقمت أسبابهما إدارة بوش الأشد يمينية في- الإقتصاد وغيره .طوال التاريخ الأمريكي، كما يجزم باحثون أمريكيون!

وقد عرفت الولايات المتحدة تدخل الدولة لمواجهة كوارث إخفاق> السوق الحرة> منذ> ثورة كينز الفكرية>، ونفذت برامج اقتصادية واجتماعية حكومية، ضخمة وشاملة، في سياق> النيو ديل> في أعقاب أزمة الثلاثينيات. ولم تتردد الدولة الأمريكية في اتخاذ قرارات التأميم خلال الحرب العالمية الاولى ثم خلال الحرب الكورية في بداية الخمسينيات دعما للمجهود الحربي. كما تبنت الدولة الأمريكية، في أعقاب الحرب الثانية وفي مواجهة تحديات الحرب الباردة، قيم دولة الرفاهية والمجتمع العظيم وعدالة توزيع الدخل في ستينيات القرن الماضي، بل وقامت الدولة بالتدخل الأخطر> لضبط الأجور والأسعار> في عهد نيكسون في السبعينيات!

وعلى الرئيس الأمريكي المنتخب مواجهة تحدي صياغة وتنفيذ رؤى ة ستراتيجية لمستقبل الإقتصاد والمجتمع والدولة والثقافة في الولايات المتحدة الأمريكية. والأمر كما يقول بول كوجمان في كتابه> ضمير ليبرإلى >، وهو الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل هذا العام:> إن جيلي قد نشأ في أمة تتمتع بقيم ديموقراطية راسخة ورفاهية عامة واسعة النطاق. لكن كلا من هذه القيم وتلك الرفاهية قد غاب عن الذاكرة وانزوى!

وبمقدورنا أن نعكس هذا الاتجاه! إن الإصلاح السياسي والإقتصادي قد حول أمريكا> الاولى جاركية>(أي التي تحكمها وتملكها أقلية)، حيث تفاقم عدم المساواة والتعصب الأعمى والفساد إلى مجتمع ما بعد الحرب (العالمية الثانية) غير المثإلى، ولكن الأفضل كثيرا.

والتحدي الآن هو القيام مجددا بما قام به> النيو ديل>: خلق المؤسسات التي تعزز وتحمي مجتمعا أفضل>!

ومهما يكن تأثير> اللون> على نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فإن فوز باراك أوباما بترشيح الحزب الديموقراطي يجسد رقيا وتقدما لا يخفي في ثقافة المجتمع الأمريكي. أعني التحرر من الميراث المشين والبغيض للعبودية والعنصرية والتمييز، الذي كابدت ويلاته أجيال من الأمريكيين من أصل أفريقي، حتى لو اقتصر هذا> التحرر> على غالبية التيار الديموقراطي والليبرإلى، وأقلية التيار الجمهوري والمحافظ.

وقد تمايزت بعض مواقف ماكين بالكونجرس عن حزبه إلى ميني ورفض تقسيم العراق، لكن حملته لم تخل من روح كراهية> العرب والمسلمين> وتأثير> المسيحيين الصهاينة>، ولن يتحرر رئيسا من ضغوط> المحافظين الجدد> بتوجهاتهم الإمبراطورية ومن سطوة مصالح> المجمع الصناعي العسكري> العدوانية! لكن الخلافات بين أوباما وماكين في قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية لن تكون محددة لنتيجة الإنتخابات، ببساطة لأنها ليست جوهرية، حتى في مسألة العراق!

وبرغم تأييد كلا المرشحين والحزبين الديموقراطي والجمهوري للخطة المعدلة للإنقاذ المالية وما ارتبط بها من إجراءات تخالف> العقيدة القويمة> للإقتصاد الحر، يبقى الفارق الأهم بينهما، وربما العمل المحدد لنتيجة إنتخابات الرئاسة المرتقبة، هو التمايز الفعلي والكبير بين قدرات وتوجهات المرشحين، وحزبيهما ومساعديهما، لمصلحة أوباما والديموقراطيين، في مواجهة تحدي التغيير الإقتصادي وما يفرضه من تغيير اجتماعي وسياسي وثقافي! وهنا أكتفي بالإشارة إلى خمس حقائق:

أولا: إن المحللين من أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين يرون أن الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، تعد أهم عامل في التأثير على فرص المرشحين في السباق الرئاسي إلى البيت الأبيض. فيقول ستيفن روزينستون أن> العلاقة بين وضع الاقتصاد وقرار الناخبين معروفة وموثقة.> وإذا كان بوش الأب قد خسر انتخابات١٩٩٢ لأسباب اقتصادية، فإن الأمر نفسه حدث مع كارتر في انتخابات.١٩٨٠ ويقول جيف ديسيمون بصدد إعادة انتخاب بوش الإبن في عام٢٠٠٤، إن> الاقتصاد كان يتحسن، وهذا هو السبب وراء إعادة انتخابه، وليست الحروب التي شنها أو مكافحته للإرهاب>. وتظهر استطلاعات الرأي أن أزمة> وول ستر ت> الأخيرة تفجرت في وقت يحتل فيه الاقتصاد المرتبة الأولى بين أولويات الناخبين.

وثانيا: أن المسح السنوي الذي أجرته جمعية علم النفس الأمريكية بين أبريل وسبتمبر من هذا العام أظهر> أن تدهور الاقتصاد القومي يستنزف المواطنين بدنيا ونفسيا>. وتقول الرئيسة التنفيذية للجمعية أن القلق من الأوضاع المالية ة والاقتصادية قفز ليحتل المرتبة الأولى،> وخلال خبرتي الممتدة على مدى ٣٠ عاما لم يكن هذا في سلم الأولويات أو على رأس قائمة الشكاوى!> ومنذ بدء الاضطرابات الاقتصادية الأخيرة ارتفعت شعبية أوباما. ووفقا لاستطلاعات الرأي بلغت نسبة مؤيديه بين من يعتبرون الاقتصاد قضيتهم الاولى نحو ثلثي الأمريكيين، وتحمل أغلبية الناخبين الجمهوريين مسؤولية الأزمة المالية والاقتصادية، وترى أن أوباما أقدر على مواجهتها، كما تؤيد تدخل الحكومة لمواجهة الأزمة المالية . وفي المقابل، تعتبر الأغلبية ماكين استمرارا لسياسات بوش> غير الشعبية>، وتمر الولايات التي يأمل بالفوز فيها بأسوأ أوضاع اقتصادية في أمريكا!

وثالثا: إن مواقف الحزبين الديموقراطي والجمهوري قد تباينت بشأن تحديد المسؤول عن الأزمة المالية ة وسبل علاجها. وباستقامة سياسية محمودة أعلن النائب الديموقراطي بارني فرانك، كبير المفاوضين الديمقراطيين بشأن خطة الإنقاذ، إن> القطاع الخاص هو الذي وضعنا في هذا المأزق، وبات الآن على الحكومة أن تخرجنا منه.> وحمل زعيم الأغلبية الديمقراطية إدارة الرئيس بوش مسؤولية الأزمة بسبب إتباعها سياسات اقتصادية لا تعرف ضوابط أو رقابة. وطلب الديمقراطيون إجراء تعديلات على خطة البيت الأبيض لإنقاذ الاقتصاد قبل الموافقة عليها، بينها> ملكية الدولة لبعض المؤسسات المالية التي ستنقذها. وقالت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إن الرسالة التي توجهها خطة الإنقاذ إلى العاملين في وول ستر ت هي أن الحفل قد انتهي! في إشارة إلى تراخي الرقابة على عمل المؤسسات المالية.

ورابعا: إن الرئيس الأمريكي الجديد، بصرف النظر عن هويته، سيواجه أزمات مالية كبيرة، وأزمة ركود طويل ومؤلم يرى البعض أنه قد بدأ فعلا! وقد وصف ماكين أوباما بأنه مرشح> يؤمن بإعادة توزيع الثروة، ولا يؤمن بالسياسات التي تدفع اقتصادنا نحو النمو وتخلق الوظائف>، وكرر أسطوانة> اقتصاد العرض>، التي زعمت بأن خفض الضرائب على كبار الرأسمإلين ودعم تركز الثروة لديهم يحفز الاستثمار ويوفر فرص العمل ويخدم الفقراء، وهي الإسطوانة التي شرختها سياسات بوش، وحطمتها الأزمة الراهنة! وكما أوضحت حملة أوباما فإنه لايقول للأمريكيين سوى أنهم يستطيعون اختيار: اقتصاد يكافئ على العمل، ويخلق فرص عمل جديدة، ويغذي الرخاء والازدهار، والاستثمار في الرعاية الصحية لعائلاتنا، والتعليم لأولادنا، والطاقة البديلة لمستقبلنا، والأمل بدلا من الخوف، والوحدة بدلا من الانقسام، وبشائر التغيير بدلا من الوضع الراهن.>

وخامسا: إن ماكين قد اتهم أوباما -وبحق- بأنه سيطبق رؤى حزبه الديموقراطي، التي أوجزنا ملامحها! وأما أوباما فقد جدد اتهامه لإدارة بوش بالمسؤولية عن الأزمة> بتركها أبواب البيت الأبيض مفتوحة أمام جماعات الضغط وأصحاب المصالح الخاصة ليتلاعبوا بالاقتصاد، فجعلوه في خدمتهم بدلا من أن يكون في خدمة الشعب>! وعزا الأزمة إلى > الفلسفة الاقتصادية التي ينتمي إلى ها> خصمه الجمهوري، والتي ترى أن كل أشكال رقابة الدولة، حتى المسلم بها، < غير ضرورية>، وتدفع بالمسؤولين إلى> انتظار تحول المصاعب المالية ة إلى كوارث>! وحث أوباما على > تحديث النظم والقوانين بما يكفل حماية المستثمرين والمستهلكين على حد سواء. لكن أوباما لم يطرح بعد رؤيته الستراتيجية للتغيير في أمريكا، ربما بدافع الحذر السياسي عشية الانتخابات أو بسبب فضيلة تكوينه العلمي المتأني، بينما يتوقف عليها وعلى تفاصيلها ومواجهة تحدياتها مصير دعوته إلى التغيير.

المملكة المتحدة ودول الخليج: تحديات مشتركة وحلول مشتركة

بقلم غوردن براون (رئيس الوزراء البريطاني) ..

من مصلحتنا جميعا أن يتمتع الشرق الأوسط بالأمن والاستقرار والازدهار. وخلال زيارتي للمنطقة في الفترة من ١ - ٤ نوفمبر سوف أعمل بشكل خاص على تعميق التعاون مع شركائنا في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

زيارتي هذه لم تكن لتأتي في وقت أكثر أهمية من هذا الوقت، حيث يشهد العالم حاليا تقلبات غير مسبوقة في أسواق المال - تقلبات تقوض الأداء الاقتصادي الحقيقي في دول العالم، بما في ذلك دول كتلك التي سأقوم بزيارتها خلال الأيام القليلة القادمة. هذه التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية.

والشراكات قديمة العهد بين المملكة المتحدة ودول الخليج سوف تلعب دوراً مهماً في هذا الحل العالمي. حيث يتمتع الشعب البريطاني وشعوب منطقة الخليج بعلاقات وثيقة وفريدة ممتدة منذ نحو قرنين من الزمان، وتاريخيا فإننا نفهم بعضنا البعض تماما. واليوم هناك ما يفوق مئة وخمسين ألفا من المواطنين البريطانيين يعملون في الخليج، بينما الكثيرون غيرهم يقومون بزيارات إلى الخليج. كما أن هنالك مئات الآلاف من الخليجيين ممن يأتون لزيارة بريطانيا كل عام سواء في زيارات عمل أو للسياحة. ونحن نريد أن ننمي هذا التفاهم وتلك الروابط بينما نطور علاقات جديدة في هذا القرن الجديد، ونواجه التحديات التي يحملها إلينا عصر عالمي جديد.

تعتبر منطقة الخليج منذ سنوات طويلة إحدى أكثر المناطق الديناميكية والجاذبة لإقامة علاقات تجارية معها، منطقة تحظى الشركات البريطانية فيها بكل الترحاب والاحترام والثقة. واليوم هناك فرص حقيقية وكبيرة لنقل العلاقات التجارية والاستثمارية المتبادلة بيننا إلى مستويات جديدة. ودعم قدرات الشركات على إقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى في سوق يسودها التنافس - وفي ظل الظروف الاقتصادية المليئة بالتحديات التي نواجهها حاليا - يعتبر أهم من أي وقت مضى.

وفي هذا السياق من المشجع أن نشهد تحرير وتنوع الاقتصاد في دول المنطقة؛ وكسر الحواجز أمام التجارة والاستثمار؛ وعمل الديناميكيات والروح التجارية على فتح الفرص الاستثمارية في جميع القطاعات: من النقل إلى الخدمات المالية، ومن الرعاية الصحية إلى الطاقة المتجددة. لكن في نفس الوقت هنالك كذلك تحديات كبيرة - بما فيها الحاجة لخلق الوظائف وتنمية الثروات للشعوب المحلية؛ وتوسيع البنية التحتية لأجل استمرارية النمو؛ وتوافر مهارات عالمية المستوى تكون قوة دافعة وراء الإبداع وقوة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. فنحو ٧٠٪ من شعوب منطقة الخليج تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما، من بينهم ٥٠٪ تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما، وهذا يعني بأن عدد الداخلين إلى سوق العمل كل عام سوف يتضاعف ما بين الآن وعام ٢٠٢٥، ما سيؤدي لوجود حاجة لاستثمارات غير مسبوقة في مجال التعليم والتدريب المهني.

وفي جميع تلك المجالات هناك إمكانية هائلة لقيام شراكات عالمية ما بين دول الخليج والدول الصناعية الكبرى في العالم، وبريطانيا لديها كل الإمكانيات لتوفير المعرفة والمهارات والتكنولوجيات الضرورية لدفع النمو والرخاء على المدى الطويل.

منطقة الخليج سوق كبيرة بالفعل مفتوحة أمام البضائع والخدمات البريطانية. حيث أن إجمالي صادرات البضائع البريطانية إلى منطقة الخليج قد فاق ٦ مليارات جنيه إسترليني خلال عام ٢٠٠٧، يُضاف إليها صادرات الخدمات التي بلغت ٦ مليارات جنيه إسترليني.

وتصل قيمة استثمارات الشركات البريطانية في كل من المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة إلى مئات المليارات من الجنيهات الإسترليني، وهي تشمل ما هو أوسع من قطاع النفط والغاز المنتعش. لكن هذه ليست حركة باتجاه واحد فقط؛ حيث بلغ إجمالي صادرات دول الخليج مجتمعة من البضائع إلى المملكة المتحدة ٣ مليارات جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٧، كما أن استثماراتها في المملكة المتحدة في مجال السندات المالية والعقارات والشركات هي كذلك استثمارات كبيرة وفي نمو مطرد. هناك فرص هائلة لتحقيق رخاء أكبر تلوح الآن أمام دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة.

فالطموح وسرعة وعمق التغيير في الخليج يفتحون إمكانات هائلة أمام الشركات البريطانية - ووجود هذا العدد الكبير من كبار مسؤولي الشركات معي في هذه الرحلة هو برهان قوي على أهمية الشراكة المتنامية والمتزايدة في عمقها بين المملكة المتحدة ودول الخليج. فالمملكة المتحدة تعرض شراكة طبيعية في خدمات عالمية المستوى وصناعات مبتكرة ذات تقنية عالية، وشبكة من الجامعات ومراكز الأبحاث ومراكز المعرفة ذات السمعة العالمية.

ويتعاون المجلس الثقافي البريطاني مع المؤسسات التي توفر تعليم اللغة الإنجليزية ومؤسسات التعليم الجامعي والعالي لتوفير مستوى رفيع من تعليم اللغة الإنجليزية وتنمية المهارات لمئات الآلاف من شباب وشابات المنطقة، وذلك من خلال شراكات تم بناؤها مع المؤسسات التعليمية في المنطقة. وبالنظر إلى سجلها المتين من الاستقرار الاقتصادي والانفتاح وتشجيع تطوير الأعمال الخاصة، فإن المملكة المتحدة قادرة تماما على توثيق وتنمية سمعتها ومكانتها كوجهة تختارها الشركات الخليجية لتأسيس أعمالها والاستثمار فيها.

ونمو صناديق الاستثمارات السيادية يعتبر من أبرز مميزات موجة العولمة التي نشهدها حاليا. وترحب المملكة المتحدة بالدور الإيجابي الذي تلعبه صناديق استثمارات سيادية كتلك التي تديرها الإمارات العربية المتحدة وقطر من حيث تخصيص رؤوس الأموال بفعالية والفوائد التي تجلبها هذه الصناديق على الاقتصاد العالمي من خلال نظرتهم طويلة المدى في القرارات الاستثمارية التي يتخذونها.

ولضمان وجود بيئة شفافة تدعم استثمارات الصناديق السيادية، صادقنا تماما على مبادرة صندوق النقد الدولي لتطوير مجموعة من المبادئ. وبالطبع فإن المملكة المتحدة، بتاريخها الطويل من الانفتاح أمام الاستثمارات، سوف تستمر بكونها مقرا محايدا تستثمر فيه الصناديق السيادية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن كون منطقة الخليج تنعم بالأمن والاستقرار والرخاء سوف يساعد في ضمان استمرارية إمدادات الطاقة لتلبية الطلب العالمي. وقد دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله في شهر يونيو إلى اجتماع جديد من نوعه بين المنتجين والمستهلكين، طالب من خلاله بالعمل على تحقيق استقرار أكبر في أسعار النفط، كما دعا إلى عقد اجتماع آخر في لندن.

فتقلب الأوضاع ليس من مصلحة أحد، وعلينا الحفاظ على الشجاعة السياسية لبناء حوار حقيقي ومشروع ما بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. حيث أنه فقط بالعمل مع بعضنا البعض يمكننا تحقيق مصالحنا المشتركة في سوق نفط عالمية مستقرة، ومن خلالها بناء الحلول العالمية التي تعتمد عليها استمرارية اقتصادنا العالمي.

كما تلعب منطقة الخليج دورا مهماً في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. فسلوك إيران الحالي فيه تحد خطير لنا جميعا في المجتمع الدولي: سواء بدعمها للإرهاب في المنطقة أو رفضها تبديد المخاوف لدى المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي، حتى بعد أن طلبت منها ذلك الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذه جميعها مخاوف تشترك بها المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة.

على إيران أن تقرر ما إذا كانت تريد المساهمة في استقرار الشرق الأوسط؛ وإن كانت تريد ذلك فعليها تغيير سياساتها تبعا لذلك. كما أننا نعمل مع شركائنا في الخليج للبناء على عملية أنابوليس ومبادرة السلام العربية لتحقيق إمكانية وجود دولتين هما: إسرائيل/ فلسطين. وفيما يتعلق بالعراق، فإن استراتيجية المنطقة ستكون مهمة كذلك، وإننا نشيد بدول الخليج والدول العربية التي عيّنت سفراء لها لدى العراق.

كما باستطاعة دول الخليج المساعدة في تهيئة ظروف الاستقرار من خلال التمويل الذي تقدمه للدول النامية، داخل وخارج العالم الإسلامي على حد سواء. فلدى دول الخليج تاريخ متين من المساعدات التنموية، وتدفق الأموال من منطقة الخليج يساعد في تعجيل إحراز تقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين معيشة الشعوب في الدول النامية.

وقد كانت هذه الدول من بين المساهمين البارزين خلال اجتماع الأمم المتحدة الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التزام المملكة العربية السعودية بتقديم ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتوفير التعليم الابتدائي للجميع. فمبادرة دبي العطاء، التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عام ٢٠٠٧، والتي تعمل على توزيع ٤٧٠ مليون جنيه إسترليني من المنح لسد الثغرات في التعليم الابتدائي في الدول الإسلامية، وكذلك مبادرة أيادي الخير نحو آسيا، وهي مؤسسة تعليمية تعمل ضمن نطاق مؤسسة قطر التي ترأسها صاحبة السمو الشيخة موزة، هي من بين المبادرات التي لها تأثير إيجابي حقيقي.

وأمام دول المنطقة الفرصة لأن تتولى دورا قياديا أكبر خلال مؤتمر بشأن التمويل لأجل التنمية الذي تستضيفه قطر في نهاية شهر نوفمبر، والذي يجمع بين المانحين والدول النامية. سوف يتيح هذا اللقاء الفرصة لتوجيه رسائل مهمة بشأن الاستمرار في تقديم المساعدات التنموية في ظل الأزمة المالية التي يمر بها العالم حاليا.

تقف هذه المجالات بمثابة تحديات كبيرة تواجهها دول الخليج وبريطانيا على حد سواء. والشراكات والمبادرات التي أصفها تعبر عن التعاون الوثيق ما بين المملكة المتحدة ومنطقة الخليج في مواجهة هذه التحديات. وإنني على يقين بأن تعاوننا سوف يستمر لفترة طويلة بعد زيارتي هذه.

الصحافة الأميركية.. أدوار متجددة

ديبورا هاويل

من الجوانب المهمة في الصحافة التي يتعين على العاملين فيها إيلاءها ما يكفي من أهمية هي شرح مهنتهم إلى الجمهور وفي الوقت نفسه الإنصات إلى انشغالات القارئ وتقريبه من الصحافة، بل ودعوته إلى المشاركة بالرد والتعليق. فمع ثورة الاتصالات وظهور البريد الإلكتروني وإمكانية إرسال التعليقات عبر الإنترنت، لم يعد القارئ مجرد متابع لما تكتبه الصحافة وتحمله إليه إنما أصبح مشاركاً ومنخرطاً فعالاً أكثر من أي وقت مضى، وباتت تعليقاته حاسمة في لفت انتباه الصحفي، برغم الثقة الزائدة بالنفس أحياناً التي تتملك الصحفيين وتدفعهم إلى إغفال ردود القراء والتعالي عليها. أما القراء من جانبهم، فكثيراً ما لا يفهمون أخلاقيات الصحافة ومبادئها الراسخة التي تصل حد التقديس في بعض المرات مثل التزام الموضوعية والبحث عن الأخبار الجديدة والتقارير غير المطروقة، فضلاً عن كشف خبايا الأمور والإشارة إلى تجاوزات السياسيين والمسؤولين.

وإذا كان من عادة الصحفيين البحث عن القصص الجديدة التي يرون أنها تحمل قيمة مضافة للرأي العام، إلا أنهم وأثناء عملية البحث ينسون أحياناً الالتفات إلى ما يحتاجه القارئ فعلاً، ولا ينتبهون إلى الاستياء الذي قد يثيره عنوان، أو صورة منشورة لدى عموم القراء، ومن ناحيتهم يجد القارئ نفسه منغمساً في قضية من القضايا ومتحمساً لها سواء كان ذلك تشجيعه لحزب، أو مساندته لمرشح إلى درجة ينسى معها دور الصحافة في عكس آراء أخرى، حتى لو كانت مناقضة لرأي القارئ الفرد، بل وينسى أن الحق قد يقف في الصف المقابل. ومع اجتياح الأزمة للأسواق المالية، يبرز الدور المهم للصحافة في تنوير القارئ ومده بالمعلومات، وتوضيح بعض المفاهيم الاقتصادية الصعبة للرأي العام، إذ لولا صفحات الجرائد الكبرى سواء في نسخها الورقية، أو الإلكترونية لما تسنى للقارئ الحصول على تغطيات ذات مصداقية للأزمة التي تحيط بنا من كل جانب. وبعد أن كتب بعض القراء إلى «الواشنطن بوست» يطالبونها بتبسيط بعض المفاهيم الاقتصادية سارعت الصحيفة إلى وضع لائحة تضم المصطلحات المستخدمة وشروحات لها تقربها إلى ذهن القارئ غير المختص.

لكن ثمة بعض القصص التي يسعى إليها الصحفيون، وتنطوي على تعقيدات، وفي بعض الأحيان تشكل خطورة على الصحفي لا تروق للقارئ، بحيث تظهر لدى كل قارئ على حدة مطالب خاصة ورؤى تختلف عن الباقي لتزيد من صعوبة العمل الصحفي في إرضاء الجمهور وتقديم خدمة ترقى إلى انتظارات أكبر عدد ممكن من القراء. ففيما يطالب البعض في أميركا على سبيل المثال بالتوقف قليلاً عن التركيز على واشنطن دي.سي، وما يجري في محيطها والانتقال إلى العمق الأميركي لنقل حياة الناس اليومية، يرى الآخرون ضرورة التركيز على التغطيات السياسية والتحليلات العميقة التي تتعدى الخبر ولا تقف عند حدوده، كما أن البعض الآخر يستاء جداً عندما تقوم الصحيفة بتغطيات لا تصب بالضرورة في مصلحة مرشحهم المفضل. فعندما دخلت العمل الصحفي في العام ٢٠٠٥ ، سمعت الكثير من القراء يشتكون من أن «واشنطن بوست» تنحاز إلى الرئيس جورج بوش، واليوم أسمع أنها أصبحت في جيب المرشح «الديمقراطي» باراك أوباما، وأنها تعكس رؤيته على حساب منافسه «الجمهوري»، جون ماكين. والواقع أن الصحفيين دائماً يتساءلون من هم في مراكز القوة وينحازون إلى المضطهدين، أو في الأقل المهمشين، كما أنه من عادة الصحافة اقتفاء آثار كل ما هو جديد، بحيث يصبح السياسي الجديد أكثر أهمية من نظيره القديم الذي استهلك خطابه وفقد بريقه، وهو ما يظهر في تغطية «واشنطن بوست» للانتخابات الرئاسية خلال هذه السنة وانجذابها الواضح إلى باراك أوباما وسارة بالين.

ومع أن الصحفيين عموماً يحبون من يفتح لهم الباب للحصول على المعلومات، إلا أن ذلك لا يعني ضمان التغطية الإيجابية لمن يقوم بذلك، ولنا في مرشح الحزب «الجمهوري» خير مثال، حيث كان في البداية من المصاحبين لوسائل الإعلام والصحفيين إلى درجة أنه اعتبر الصحافة «قاعدته» القوية دون أن يفضي ذلك إلى الدعم والتأييد، في حين لم يظهر أوباما مع الصحفيين إلا نادراً ومع ذلك حظي بتغطية إيجابية من أغلب الصحف الوطنية. وفيما كانت الصحافة في الماضي تضع أجندتها اليومية بمعزل عن القارئ وتنفرد في اختيار موضوعاتها وصياغة الرأي العام، إذ نادراً ما كان يتدخل القارئ ما عدا في حالات الفضائح، إلا أنه أصبح اليوم بفضل الإنترنت مشاركاً في إملاء الأولويات ووضع الأجندة من خلال التعليقات والانتقادات التي يرسلها إلى الطاقم التحريري. وما أن يختار الناخب مرشحه ويتقلد المنصب سواء في الانتخابات الرئاسية، أو على مستوى المدن والولايات حتى تنبري الصحافة لكشف الأخطاء والجري وراء الفضائح ومساءلة السلطة تماماً مثل التغطية القاسية التي أولتها «واشنطن بوست» لفضيحة مونيكا لوينسيكي التي تورط فيها الرئيس السابق بيل كلينتون. ولعله من الأشياء العظيمة التي تميز الصحافة الأميركية في الأمس واليوم هو صعوبة حجب خبر ما، أو حذف مقال، بحيث لا يستطيع مدراء الصحيفة، ولا المعلنون، ولا حتى الرئيس الأميركي نفسه الحؤول دون نشر قصة، أو تقرير، هذه المقاومة وهذه الاستماتة في تقديم الخبر للجمهور هو ما يبقي صحافتنا حرة ويحافظ على استقلاليتها.

مجرّد دمى

راجح الخوري

بماذا يحس المواطن في لبنان، أو في المنطقة العربية، عندما يقرأ الاخبار الطريفة المتكاثرة هذه الايام وهي تحكي عن الدمى التي تمثل السياسيين وتُطرح في الاسواق من قبيل التهكم والسخرية لا من قبيل الاعجاب.؟غالباً لا يحس هذا المواطن بشيء تقريباً، لكثرة ما صنع الدهر بينه وبين معظم السياسيين والمسؤولين والزعماء من وديان سحيقة وشاسعة.أول من امس اعتقلت الشرطة الاميركية شخصين لانهما قاما بتعليق دمية تمثل المرشح الديموقراطي باراك أوباما مشنوقاً ويتدلى من شجرة في جامعة كنتاكي.ربما يأخذ هذا الحادث مغزى يتجاوز التعبير الكاريكاتوري، لانه سبق ان وجهت التهم الى اثنين من البيض بالتخطيط لقتل أوباما. ولكنه، اي الحادث، يبقى في اميركا في مجال اسلوب التعبير عن الرأي، وهو اسلوب غير موجود عندنا في هذه المنطقة المكبوتة وإلا لكنا وجدنا آلاف الدمى تتدلى مشنوقة من اغصان الاشجار، وإن لم تكن موجودة فمن اعمدة الكهرباء، وان لم تتوافر فمن شرفات المنازل.وامس نقلت الوكالات خبراً عن الاميركي تشاد موريسيت الذي علّق دمية لسارة بايلين مشنوقة بحبل داخل منزله حيث أقام ايضاً تمثالاً للمرشح الجمهوري جون ماكين داخل المدخنة محاطاً بألسنة اللهب !في لبنان والمنطقة موضة الشنق ليست دارجة كما يقال. اما الحرق فهو رائج جداً عندنا حيث تُحرق الغابات لتأمين ما يكفي من الفحم للنارجيلة المزدهرة جداً والحمدلله الذي لا يحمد على مكروه سواه، ولكن يجب ألا ننسى انه يتم حرق ألوف السياسيين بالادعية الغاضبة التي تلقيهم يومياً في نار جهنم وبئس المصير!وقبل يومين ردت احدى محاكم باريس للمرة السادسة طلب الرئيس نيكولا ساركوزي منع بيع «دمية شعوذة» تمثله ومعها ١٢ ابرة لغرزها في الدمية التي تنطق بعبارات بينها كلمة «حثالة» التي استخدمها ساركوزي اثناء «أزمة الضواحي» عام ٢٠٠٥.ولأن الامر هنا يتعلق بـ«الشعوذة» التي تمثل اساس العمل السياسي عند الكثيرين في لبنان والمنطقة، فإن افضل تجارة مربحة في ايام الركود الآن هي اغراق الاسواق بدزينات من «دمى الشعوذة» التي تمثل معظم اهل السياسة.ولكن يُنصح بأن يتم استبدال الدبابيس بالنبابيت او بالخناجر او السواطير او الفؤوس لانها تفشّ الخلق اكثر، ولا مانع من استعمال العصي والهراوات والشواكيش والمطارق والمناشير والشراشير والمناكل أي آلات فرم التبغ.في اليابان بدل الدماثة والهدوء والتهذيب والانحناء تكراراً حتى يتقوس العمود الفقري، استحدثت داخل المصانع الكبرى صالات وضعت فيها تماثيل من المطاط تمثل المديرين ورؤساء الاقسام في المصنع مع كثير من العصي، وذلك استجابة لنصيحة من علماء النفس، بحيث يذهب العمال الغاضبون والمحتقنون الى تلك الصالة ويشبعون مديريهم ضرباً، فيعودون اكثر هدوءاً... وانتاجاً.في لبنان والعالم العربي لا حاجة الى المطاط لأن عدداً كبيراً من السياسيين والمديرين والمسؤولين هم من «الكاوتشوك... مخلق منطق»، ربما هناك حاجة الى العصي الآن بعد الحرق الموسمي للغابات والجرف الدائم للجبال، لكن في البلاد كثير من السلاسل المعدنية وقضبان الحديد. وتقضي الموضوعية بالقول إن الاحساس بالحاجة الى العصي والهراوات ليس موجوداً عند كل المواطنين في لبنان السعيد والمنطقة الهانئة، لاننا في النهاية جزء اصيل من عالم «بالروح بالدم» بحمد الله الذي لا يحمد على مكروه سواه مرة ثانية.وفي عالم «بالروح بالدم»، يقوم كثير من السياسيين والزعماء بالاستحواذ الكلي على مشاعر مؤيديهم وعلى احاسيسهم (لا حاجة هنا الى استعمال كلمة وعقولهم) أو يقوم بشفط ارواحهم او مصادرتها، فتنتفي الحاجة الى الهراوات وتماثيل المطاط، ونصبح في حاجة الى تخصيص مساحات كبيرة من البلاد لتكون بمثابة متاحف للشمع يقيمها المتولّهون لمن شفط روحهم، او بمثابة غابة من الاصنام يركع المؤيدون امامها ويقدمون لها البخور والندور والسبحات والتسعاويات وما الى ذلك.